مجلة المرأة

العدد : ٢٠٢ الموافق في جمادى الأولى ١٤١٩ هجري ١٩٩٨/٩ ميلادي

قضية الحجاب في ألمانيا : حوار مع الدكتور نديم عطا إلياس	بقلم :أسرة التحرير

حوار مع الدكتور نديم عطا إلياس رئيس المجلس الأعلى للمسلمين

س١: إن منع السيدة « فرشتا لودين » من الالتحاق بهيئة التدريس بسبب التزامها بالحجاب الشرعي يطرح سؤالاً حول مبررات قرار منع المحجبة من العمل في التدريس ؟

ولكن قبل الجواب على هذا السؤال نرجو إعطاء قراء { الرائد } فكرة موجزة عن هذه المشكلة ، وحدود المنع المنصوص عليها في القرار ، وانعكاساته على واقع المسلمين ؟

الأخت " فرشتا لودين " ألمانية مسلمة من أصل أفغاني كان والدها سفيراً لأفغانستان في ألمانيا الغربية أيام حكم ظاهر شاه ، تلقت جزءاً من تعليمها الابتدائي والمتوسط في مدارس مكة المكرمة ، ثم انتقلت إلى ألمانيا حيث نشأت وأقامت وتزوجت ألمانياً مسلماً . وتخرجت من كلية التربية بتقدير متفوق .

وقد بدأت مشكلتها قبل تخرجها إذ أصرت - لالتزامها بالإسلام - على ارتداء الحجاب الإسلامي في فترة تدريبها المهني في المدارس الألمانية ، وتدخلت وزيرة المعارف آنذاك وسمحت بتدريبها بالرغم من حجابها ، مفسرة سماحها بأن التعليم الجامعي والتدريب من صلاحيات الدولة ومن حق كل مواطن وليس للدولة أن تحرم أحداً منه بغض النظر عن مظهره ولباسه . وتجددت المشكلة بعد تخرجها وتقديمها طلباً للتوظيف كمدرسة في مدرسة حكومية . وتزامن هذا الطلب مع الحملة الانتخابية التي تمر بها ألمانيا في وقتنا هذا ، مما جعل الوزيرة تغير موقفها السابق وتؤيد قرار إدارة التعليم برفض توظيفها ما لم تنزع الحجاب.

وكان تبرير الوزيرة لموقفها هذا أن من واجب الدولة أن تضمن للطلبة جواً مدرسياً خالياً من أي تأثير إيديولوجي أودعوة دينية ، وأن من واجب المسلمين التأقلم في المجتمع وإبداء روح التسامح معه ، فإن التمسك بالحجاب لا يدل حسب زعمها على توفر هذه الروح المتسامحة لدى الأخت فرشتا ، وأن الحجاب غير واجب شرعاً والتمسك به يدل على الرغبة في ترسيخ رموز التطرف الديني وتأصيل الانفصام عن المجتمع الألماني.

س٢ : ما هو الموقف الدستوري والقانوني من مسألة الحرية الدينية بالنسبة للمسلمين في ألمانيا ؟

يضمن الدستور الألماني سائر الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية العامة لحقوق الإنسان ، وتضمن ذلك دساتير المقاطعات الألمانية . وقد أكدنا لرئيس الجمهورية في لقائنا به في قصر " بلفو " في برلين أن المواطنين المسلمين في ألمانيا لا يعانون من نقص حقوقهم المنصوص عليها نظرياً في الدستور بل يعانون من إعطائهم إياها في الواقع العملي من خلال الإدارات المحلية والأحزاب ، إذ نعاني نحن المسلمين البالغ عددنا في ألمانيا قرابة الثلاثة ملايين من جراء عدم المساواة وحجب الحقوق والملاحقات العنصرية وغير ذلك . وأمثلة ذلك كثيرة تبدأ بعدم التصريح ببناء المساجد ، ومنع الأذان ، وعدم السماح بالذبح الشرعي - بالرغم من تمتع الطائفة اليهودية بهذا الحق - وانتهاء بعدم إعطاء فرص العمل والسكن وتشويه صورة الإسلام من خلال أجهزة الإعلام .

والطائفة المسلمة التي يتزايد عدد الألمان المسلمين في صفوفها كل عام بما يقارب السبعين ألف شخص ، والذين عددهم الآن إلى قرابة ثلاثمائة ألف ، لا تشعر أنها دخيلة على هذا المجتمع بل هي جزء منه ولن تتخلى بحال من الأحوال عن حقوقها الدستورية والشرعية .

ولقد كانت الوزيرة إلى وقت قريب مؤيدة لقضية الحجاب وسمحت للأخت فرشتا بإنهاء تدريبها في المدارس الألمانية بالحجاب ، وكانت مخالفة لأصوات عديدة من داخل حزبها CDU . ولا نستطيع أن نفسر هذا التحول المفاجئ إلا في ظل حملة الانتخابات الحالية . خاصة وأن الوزيرة قد وقعت في تناقضات غريبة في تعليل قرارها... فمرة تقول أنه قرار يخص حالة فردية... وتارة تدعي أن السبب هو الحجاب إذ أنه رمز للتقوقع الاجتماعي والعنف السياسي... ثم تتطاول على الإسلام بادعائها أن الحجاب ليس واجباً في الشريعة الإسلامية .

ولقد مرت بنا حالات مشابهة خلال هذه الحملة الانتخابية حاولت فيها الأحزاب المعتدلة ركب موجة اليمين المتطرف وسلب الأصوات منه من خلال تبني أطروحاته العنصرية.

س٣ : هل تعتبرون هذا القرار إفرازاً ممكن الوقوع في هذه المرحلة التاريخية التي تشهد ولادة الوجود الإسلامي الملموس في الغرب ؟

من الغريب أن الفئات التي كانت توجه للمسلمين - وخاصة للمسلمات - أصابع الاتهام بالتقوقع وعدم الاندماج ، هي التي تعمل الآن على عزل المسلمات عن ميدان العمل والمشاركة في جوانب الحياة الاجتماعية ، وتدفع بهم بذلك إلى زاوية التقوقع والانعزال . وإذا استسلمنا لقرار منع الأخت فرشتا من التدريس فهذا يعني تحويل المسلم الألماني إلى مواطن من الدرجة الثانية وسلبه حقوقه بالرغم من انفتاحه واندماجه واحترامه للقانون . وهذا يعني عدم تمكين المسلم من ممارسة شعائر دينه .

وكما نعلم أن ألمانيا لا تفصل الدين عن الدولة فصلاً تاماً كما هو الحال في فرنسا ، بل تسمح بتعليم الدين النصراني واليهودي وتجمع الضرائب لهذه الأديان وتخول هذه الطوائف بالقيام بمهام اجتماعية هي من اختصاص الدولة . وتحجب هذا كله عن الطائفة المسلمة .

وإذا استبعدنا المؤثرات الحزبية الانتخابية التي صعدت من جديد مشكلة الحجاب ، فإننا نلاحظ في الفترة الماضية مواجهات عديدة يمكن اعتبارها رد فعل لا داعي له من قبل بعض فئات المجتمع ضد الوجود الإسلامي في ألمانيا... وأقول لا داعي له إذ أن الوجود الإسلامي هنا وجود مسالم إيجابي بناء ، لم تبدر منه أي مؤشرات لمعاداة المجتمع أو محاربته . وظاهرة تبلور العمل الإسلامي المؤسسي ليس الهدف منها مهاجمة الغرب أو الانقضاض على أسسه ونظمه ومؤسساته ، بل هو تطور طبيعي لكل شريحة تعيش في مجتمع أوروبا التعددي . وليس من مصلحة الغرب بحال من الأحوال أن يسيء تفسير هذه الظاهرة وأن يدفعها إلى الانحراف عن خطها الإيجابي . بل من واجبه أن يؤيدها وأن يتبناها وأن يتعاون معها متقبلاً بذلك خصوصيات هذه الجالية وممارساتها الدينية التي تختلف في مظهرها عما تعودت عليه المجتمعات الغربية التي تغلب عليها الممارسات والمظاهر النصرانية.

س٤: ما هي التصرفات التي تنصحون بها المسلمين ، فرادى ومؤسسات ، حين يواجهون مشكلة من هذا النوع المثير لمعاني العداء والعنصرية ؟

نحن شريحة من هذا المجتمع الألماني ونحن قادرون بإذن الله على مواجهة مشاكلنا الداخلية مع هذا المجتمع كجزء منه وبالرجوع إلى قواعد التعامل المتعارف عليها هنا . ولا نستغني في مواجهتنا هذه

عن دعم العالم الإسلامي وتأييده لقضايانا ، وأقل صور هذا الدعم إعلان الجهات الرسمية والإسلامية والشعبية في العالم الإسلامي احتجاجها على هذه العنصرية الطائفية بجميع الوسائل الممكنة .

ولا يجوز شرعاً إذا واجه المسلمون مشكلات من العداء العنصري وانتهاك حقوقهم الدستورية أن يتصرفوا بما يخالف شريعتهم أو بما يتعارض مع قوانين مغترباتهم . وإن في الشرعية القانونية من وسائل إثبات الحجة ورفع الظلم والاضطهاد ما يكفي . فبالإضافة إلى ضرورة الأخذ بها يجب على المسلمين أن يعبروا من خلال انفتاحهم على هذا المجتمع عما في دينهم من قيم ومثل ، وإنسانية وحضارة ، وعدل وحق ، ورحمة ورأفة ، وإصلاح وخير... وأن يكسروا بذلك أطواقاً وحجباً وشباكاً ضربت على الإسلام ، منها حجاب الجهل والتشويه ، ومنها طوق الخوف والتوجس ، ومنها شباك التآمر على الإسلام والهجوم عليه.

س٥: ما هو دور المجلس الأعلى للمسلمين في هذه الأزمة الصارخة ؟ وما النتائج التي تتوقعونها ؟

فهمنا للتعددية المعمول بها في ألمانيا واحترامنا لدولة القانون وانتماؤنا للإسلام من قبل يأبى لنا أن نستسلم للأمر الواقع والظلم الذي سينال الجالية المسلمة بكاملها . وسنسعى بإذن الله لتحقيق ما وصف الله به عباده المؤمنين { **والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون** } . فسننتصر لحقوقنا بإذن الله بالوسائل القانونية والإجراءات القضائية المتاحة... حتى الوصول إلى المحكمة الدستورية العليا إذا اقتضى الأمر . وسندعم الأخت في دعواها أمام المحكمة الإدارية . ولن نتخلى في نفس الوقت عن مبدأ الحوار والانفتاح والتعاون الإيجابي مع جميع الهيئات الدينية والاجتماعية والسياسية والإعلامية ، وسوف نجند رصيدنا الإيجابي الذي تكون بفضل الله خلال السنوات الماضية لدى كثير من محبي الخير - والذي أبدى كثير منهم تأييدهم لقضيتنا هذه - حتى يحق الحق ويسود العدل بعون الله